المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 12-08-2006 العـــدد : 18185
الصفحـات : 14 المسلسل : 62

الراشد: الزيارة تاريخية تنسجم وتطلعات قطاع الأعمال في المملكة

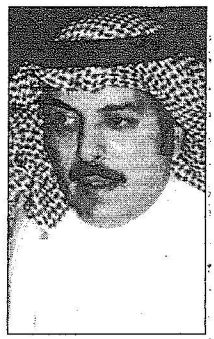
عبد الرحمن الراشد

الدمام – حمود الزهراني

تتوالى جولات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى دول العالم المختلفة ومن كل دولة تترك جولته – حفظه الله – بصمات واضحة سواء على صعيد العلاقات السياسية او الاقتصادية مع هذه الدول.

فمن شرق آسيا وزيارة الصين والهند الى زيارة تركيا بوابة الدخول الى دول الاتحاد السوفيتي السابق وكذلك دول اوروبا كان خادم الحرمين الشريفين يعمل على تقوية وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتفعيل وتشجيع التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري. ويقول رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية عبدالرحمن بن راشد الراشد ان زيارة خادم الحرمين الشريفين الى تركيا في هذا الوقت تنسجم وتطلعات قطاع الأعمال في المملكة خاصة ان الفترة الحالية تشهد تحولات اقتصادية مهمة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.ويضيف ان علينا الاستفادة من موقع تركيا كجسر طبيعي وحيوي يربط بين قارتي اسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق مثل اذربيجان وكازخستان وتركمانستان وغيرها وأوروبا وهذا الوضع يمنحها ميزة مهمة وعلى قطاع الأعمال مهمة كبيرة للتعرف بالمنتجات السعودية المؤهلة للتصدير لزيادة معدلات الصادرات الحالية لتركيا نظرا لاعتمادها على مدخلات الانتاج من الأسواق الخارجية لا سيما في مجال المنتجات البترولية والبتروكيماويات والسلع الوسيطة الأخرى كخامات المعادن ومدخلات صناعة مواد البناء.

علينا الاستفادة من موقع تركيا كجسر بين آسيا وأوروبا

اتفاقات لحماية الاستثمارات المشتركة في السعودية وتركيا

٦١ مشروعا استثماريا مشتركا بين المستثمرين السعوديين والأتراك وهناك المزيد

المصـــدر : البلاد
التـــاريخ : 12-08-2006
الصفحـات : 14
العـــدد : 18185
المسلسل : 62

واشـار الـراشـد الى تـواضـع صـادرات البتروكيماويات والبلاستيك الى تركيا وضعف الصادرات السعودية من الاستثمارات الأخرى مثل الغذائية والأنسجة والأسمدة والمعادن الأمر الذي يستلزم اهمية التعريف بها.

وأضـاف بـأن معظم صـادرات تركيا تتجه للأسـواق الأوروبـيـة حيث تشكل نسبة ٦٥% وللأسواق الامريكية بنسبة ٩% وللأسواق الإسيوية ١٦% وأسـواق الـدول الصناعية الأخرى مما يعني ان الصناعة التركية وصلت الى مستوى جودة عالية يمكنها من اختراق هذه الأسواق والتي تتسم بالتشدد في المواصفات في القطاع الصناعي.

وذكر الراشد ان الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجانب التركي لحماية وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين البلدين وكذلك مذكرة التفاهم بشأن تجنب الازدواج الضريبي سوف تظهر ثمارها سريعا نظرا لأن الاستثمارات بين الجانبين تتنامي وقد ابدى الجانب التركي اهتماما كبيرا بالاستثمار في المملكة وكذلك بالمشاريع التي تم عرضها عليهم موضحا ان المشاريع السعودية التركية المشتركة وكذلك المشاريع التركية في المملكة مشاريع ناجحة والعديد منها تمت توسعته وذكر ان المشاريع التي يمتلكها المستثمرون الاتراك بنسبة ١٠٠% يبلغ عددها ٤٣ مشروعا منها ١٥ مشروعاً صناعيا شهدت توسعات عدة بعد النجاح الذي لاقته منتجاتها في السوق السعودية.

وشدد الراشد على ان زيارة خادم الحرمين الشريفين لتركيا هي جزء من برنامجه يحفظه الله لتعزيز الشراكة الاقتصادية للمملكة وأوضح ان اجمالي المشاريع السعودية التركية في المملكة تبلغ ٦١ مشروعا باستثمارات تصل الى ٢٥٨ مليون ريال منها ٢٤ مشروعا صناعيا و٣٧ مشروعا خدميا وأن ٤٣ مشروعا من هذه المشاريع يملكها المستثمرون الاتراك بنسبة ١٠٠% منها ١٥ مشروعا صناعيا و ٢٨ مشروعا خدميا وأضاف ان هناك ١٨ مشروعا مشتركا يمتلكها مستثمرون سعوديون وأتـراك منها ٩ مشاريع صناعية باستثمارات تصل الى ٦٠ مليون ريال يتملك المستثمرون السعوديون منها نسبة ٣٩.٨% فيما يمتلك الباقي المستثمرون الأتراك وهناك ٩ مشاريع يمتلك الجانب السعودي نسبة ٣٥.٨% منها.

وذكر الراشد ان حجم التبادل التجاري بين المملكة وتركيا بلغ عام ٢٠٠٤ حوالي ٧٢٨٦ مليون ريال منها واردات سعودية من انقرة بحوالي ٢٢٤٧ مليون ريال وكان في عام ١٩٩٥ حوالي ١٥٧٤ مليون ريال بزيادة بلغت ٣٥٢ مليون ريال فيما بلغت صادرات المملكة الى تركيا عام ٢٠٠٤ حوالي ٤٥٣٩ مليون ريال وكانت في عام ١٩٩٥ حوالي ٤٦٨٢ مليون ريال بانخفاض حوالي ١٤٢ مليون ريال واشار الى ان اهم السلع التي تم استيرادها من تركيا تتمثل في منتجات الحديد والصلب والسيارات وخلاطات من حديد او كروم واحجار تبليط رص طرق من رخام فيما كانت صادرات المملكة الى تركيازيوت نفط خام وبروبان ولويل ايثلين وايثلين جلايكو وبلوميرات بروبلين.

وأشار الراشد الى وجود علاقات اقتصادية متـطـورة بـين المـمـلـكـة وتـركـيـا ويـرجـع ذلـك الى ان الشعب التركي لديه علاقات تاريخية وثيقة بالمملكة ووجود عمالة تركية ساهمت في خلق علاقات ثنائية مباشرة بين رجال الاعمال السعوديين المستوردين والمصدرين الاتراك وخاصة ذوي الدخول المتوسطة والمرتفعة.

وأوضـح الراشد ان هناك نموا مستمرا في تصدر المنتجات السعودية من اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما اضافة للمنتجات الكيماوية ويرجع ذلك الى التوجه لاستخدامها كمدخلات تصنيعية للعديد من المنتجات التركية في مجالات استخدام المطاط واللدائن وقد شكلت ما نسبته ٩٢% من اجمالي الصادرات السعودية غير النفطية عام ٢٠٠٥م.

كـمـا يـلاحـظ – حـسـب الـراشـد – ان المنتجات السعودية الأخرى "عدا الكيماويات والبتروكيماويات" القابلة للتصدير على تنوعها وارتـفـاع جودتها بشكل عام شهدت تراجعا في نسبة الصادرات السعودية حيث لم تشكل سوى ٨% من اجمالي الصادرات عام ٢٠٠٥ مما يتطلب ضرورة السعي للتعريف بها من خلال وسائط الترويج المعروفة كالمعارض وزيارات الوفود التجارية.

وحول تطور الصادرات السعودية غير النفطية والواردات من تركيا يوضح الراشد ان الصادرات السعودية غير النفطية حققت نسبة نمو جيدة في قيمتها اعتبارا من عام ٢٠٠٣ ويرجع ذلك لارتفاع اسعار النفط وانعكاس ذلك على المنتجات البتروكيماوية والمطاط والبلاستيك واللدائن. كما ان الاقتصاد التركي متطور صناعيا ولديه قاعدة صناعات متنوعة تعتمد بشكل كبير على المواد الخام والسلع الوسيطة السعودية وخاصة المنتجات النفطية والمنتجات البتروكيماوية، ولا بد من تعريف هذه المنتجات الصناعية للجانب التركي وزيادة هذه الصادرات الى تركيا.

وقـال الـراشـد بـأن الـصـادرات الـتـركـيـة للسعودية قد حققت تطورا كبيرا خلال الفترة من ٢٠٠١ –٢٠٠٥ ويرجع ذلك الى تطور الصناعات التركية وتنوعها وجودتها وتناسب سعرها مما يتيح لها قـدرة المنافسة مع السلع الاجنبية المستوردة المماثلة كما ان قربها من السوق السعودي اتاح لها الفرص لتخفيض تكاليف نقلها.. كما يتضح ان الـواردات من تركيا الى المملكة من المعادن العادية ومصنوعاتها شكلت

المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 12-08-2006 العـــدد : 18185
الصفحـات : 14 المسلسل : 62

٢٥% من اجمالي الواردات وتشمل المعادن العادية ومصنوعاتها مجموعة كبيرة من السلع تتميز بها تركيا وتعتبر المنتجات المستوردة من تركيات متنوعة وذات مواصفات معقولة واسعار مناسبة مما يشجع فرص استيرادها للمملكة وهنا فرص كبيرة لتطوير مشروعات صناعية مشتركة مع الجانب التركي لإقامة صناعات سعودية متطورة في المملكة من خلال المشروعات المشتركة بين الجانبين وخاصة في مجال المعادن ومعدات النقل والأنسجة "الملابس الجاهزة والأقمشة" حيث ان لدى الجانب التركي قدرات مالية وتسويقية وخبرات فنية عالية في هذه المجالات.

وحول التجارة الخارجية لتركيا يقول الراشد ان صادرات تركيا الخارجية شهدت خلال الاعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤ نموا مستمرا كان بنسبة (٣١% في عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢ وبنسبة ٣٣.٦% بالمقارنة مع ٢٠٠٣ وقد شكلت الصناعات نسبة ٩٣.٥% و ٩٣.٩% من اجمالي الصادرات خلال الاعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي مما يؤكد تطورالقطاع الاقتصادي التركي واعتماده على التقنية والخدمات الصناعية المتطورة التي يمكن الاستفادة منها بصورة كبيرة اقتصاديا كما ان الواردات التركية شهدت نموا مستمرا خلال الاعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤ حيث شهدت نموا بنسبة ٣٤.٤% في عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢ وبنسبة ٤٠.٦% في عام ٢٠٠٤ وشكلت واردات تركيا من خلال القطاع الصناعي نسبة تجاوزت ٨٠% بالمقارنة مع باقي الواردات وذلك لخدمة القطاع الصناعي.

ويضيف رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ان هذه الارقام تعكس فرصا استثمارية حقيقية امام الجانبين السعودي والتركي وعلى رجال الاعمال في كلا البلدين ترجمة هذه الفرص الى واقع حي يلمسه المواطن في البلدين.

وذكر الراشد ان وفد رجال الاعمال السعودي عليه دور كبير في تعزيز التبادل التجاري وتدريج التدفقات الاستثمارية بين المملكة وتركيا ويمكن استقطاب المزيد من الاستثمارات التركية الى المملكة خاصة في الجانب الصناعي حيث ان هناك فرصا مواتية للدخول في مشروعات مشتركة وضخمة تحقق الاهداف الاستراتيجية للقطاع الخاص السعودي خاصة في مجال نقل التقنية.

وذكر ان اكثر من ٥٠ رجل اعمال يرافقون خادم الحرمين الشريفين في زيارته لتركيا مشددا على ان رجال الاعمال السعوديين اعدوا عددا من الفرص الاستثمارية لعرضها على الجانب التركي للمشاركة.

وتحدث الراشد عن الاجتماع الثاني لمجلس الاعمال السعودي التركي المشترك الذي عقد في اسطنبول في مايو ٢٠٠٥ وقال ان الطرفين اتفقا في هذا الاجتماع على اهمية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين وعلى امكانية رفع التبادل التجاري بينهما الى مستويات اعلى من الحالية لتوافر عوامل ومعطيات التكامل الاقتصادي بين البلدين وكذلك تم الاتفاق على وضع خطة عمل للمجلس وبرنامج للعام القادم يشتمل على المهام والفعاليات والاتفاق على اقامة معارض متبادلة بين البلدين كما تم التأكيد على اهمية تكثيف الزيارات المتبادلة بين رجال الاعمال وكذلك الاتفاق على تأسيس صندوق استثماري لغرض تمويل الاستثمارات السعودية في تركيا والتأكيد على اهمية مشاركة الشركات التركية في الاستثمار في المملكة والاستفادة من الفرص الاستثمارية المعلاقة كما تمت خلال الزيارة عقد مجموعة من الاتفاقات بين رجال الاعمال السعوديين ونظرائهم الاتراك وكذلك توقيع اتفاقية تآخي بين غرفة جدة وغرفة استطنبول واخرى مع جمعية الموسياد.